كبيرة مع الاتحاد الأوروبي، خاصةً عندما تفسر في أفعال وحركات شريكها الأوروبي استراتيجية هيمنة. وكانت الجزائر قد وقعت اتفاق الشراكة في عام 2002. في عام 2009، انتقدت نقص دعم الاتحاد الأوروبي لطلبها الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وعدم وجود استثمارات خارج قطاع الهيدروكربونات. بشكل عام، يبدو اهتمامها بالشؤون الأوروبية انتقائيًا. إنها توافق على لعب دور في سوق الطاقة والأمن، ولكنها لا تنضم إلى سياسة الجوار الأوروبية أو الإصلاح الاقتصادي[1].

المطلب الثاني:

العلاقات بين تونس والاتحاد الأوروبي

تطور علاقات تونس مع الاتحاد الأوروبي يظل نسبياً مقارنةً بتلك التي عاشها المغرب، على الرغم من بعض الخصوصيات وإيقاع تطور الشراكة الأوروتونسية الفريد، فإنها تكون أحيانًا في المقدمة مقارنةً بالمغرب وأحيانًا في التأخر عنه. الشبه بين الخبرتين واضح، حتى وإن كان لكل من البلدين مزاياه ونجاحاته وفشله. يُشرف على الشراكتين اتفاق التجارة لعام 1969، تليه اتفاقية تعاون في عام 1976. يجدر بالذكر أن تونس كانت أول دولة في جنوب المتوسط توقع، في عام 1995، اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي، الذي يظل الأساس القانوني للتعاون الثنائي. كانت الاتفاقية تهدف بشكل خاص إلى إنشاء منطقة حرة للتجارة مع الاتحاد الأوروبي[2]. ضمن إطار التعاون التقني والمالي، تم توقيع العديد من البروتوكولات المالية اعتبارًا من عام 1980، تليها برنامج *MEDA* في التسعينات وحتى عام 2006. منذ عام 2007، تم تمويل التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتونس في إطار الأداة الأوروبية للجوار والشراكة (*IEVP*) .

[1] Abdallah Saaf, Op.Cit.., para. 31, 32.
[2] Ibid., para. 15.

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لتونس ويستوعب أكثر من 70٪ من صادراتها. نتيجةً لأحكام القسم الثاني من اتفاق الشراكة، أصبح التبادل الحر للسلع الصناعية فعالًا بالكامل منذ 1 يناير 2008، وهو تاريخ انتهاء فك التصفية في تونس للرسوم الجمركية في هذا القطاع. ومن أجل استكمال هذه الأحكام، تم بدء مفاوضات ثنائية لتحرير التجارة في منتجات الزراعة (المنتجات الزراعية المصنعة ومنتجات الصيد)، وتحرير التجارة في الخدمات وحق التأسيس في عام 2008[1].

إن إقامة منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي كانت تحدّيًا كبيرًا لتونس، حيث كان اقتصادها مغلقًا وسوقها محميًا، ولكنها كانت أيضًا فرصة للشركات التي كان عليها التكيف مع هذا التحوّل. هذا الإجراء أثر بشكل إيجابي على الاقتصاد، محفّزًا للإصلاح وتشجيعًا لرفع مستوى الأداء. لقد مضت فترة الانتقال البالغة اثني عشر عامًا دون الحاجة إلى اتخاذ إجراءات حمائية. ولم يتم اللجوء إلى الآليات البديلة التي كانت متاحة في حالة حدوث تهديدات اقتصادية جادة. من هذا المنظور، يُستشهد بتونس في كثير من الأحيان كمثال على كيفية إدارتها لفترة الانتقال الاقتصادي.

منذ عام 2007، وبفضل برنامج الشراكة الأوروبي مع الجوار الشمالي والشرقي (IEVP)، تم تمويل التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتونس لتقديم المنح، بالإضافة إلى إطار تقديم القروض من البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) .هاتان الأداتين ساهمتا في تعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتونس من خلال تيسير تنفيذ المساعدة. إجمالاً، ومنذ عام 1995، بلغ إجمالي المساعدات التي تم تقديمها لتونس من قبل المفوضية الأوروبية –من خلال IEVP و BEI– أكثر من 4 مليارات يورو. أي أن حجم المساعدات ارتفع

[1] Abdallah Saaf, Op.Cit., para. 19.

بشكل كبير. يجب مراعاة أن هذا المبلغ لا يشمل المساعدات التي تم تقديمها في إطار برامج التعاون الإقليمي[1].

وفقًا لأحكام الإطار الأوروبي للشراكة مع الجوار الشمالي والشرقي(IEVP) ، تبلغ ميزانية برنامج التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتونس، المعروف باسم "البرنامج الإشاري الوطني " (PIN)، للفترة من 2007 إلى 2010 ما يقدر بـ 330 مليون يورو. يتناول البرنامج المجالات الاقتصادية والتجارية، والتدريب، والتعليم والتوظيف، بالإضافة إلى التنمية المستدامة. يُقدم هذا الدعم الأوروبي بالكامل على شكل منح، سواء كان ذلك في تنفيذ مشاريع التعاون التقليدية أو في دعم ميزانية الدولة. من حيث القيم المالية، تشكل دعم ميزانيات الدولة نسبة متزايدة في مجموع المحفظة الإجمالية للمساعدة الأوروبية للتعاون، بنسبة تفوق 65٪ من إجمالي الأموال المسددة[2].

على الرغم من اختلاف السياق في تونس عن الوضع في المغرب، إلا أن علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، كما هو الحال مع المغرب، تعتبر مسألة حيوية للدولة.

المطلب الثالث:

علاقات المغرب مع الاتحاد الأوروبي

أسفرت المفاوضات التي بدأت بين المغرب والاتحاد الأوروبي منذ عام 1963 عن التوصل إلى اتفاق تجاري في عام 1969. تطور هذا التعاون الأولي إلى اتفاق جديد في عام 1976، وتضمن أحكامًا تجارية ومشاركة مالية في شكل هبات لصالح التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. في المجموع، تم توقيع أربعة بروتوكولات مالية بين عامي 1976

[1] Abdallah Saaf, Op.Cit., para. 23.
[2] Ibid., para. 24.